الموت المتأهب تحت الأرض

٢٥ مليون لغم.. لـ ٢٥ مليون عراقي

الالغام التي تخلفها الحروب والنزاعات المسلحة، هي مشكلة (تقليدية) تواجه الكثير من دول العالم في فترات السلام التي تعقب هذه الحروب والنزاعات.وتتفاقم هذه المشكلة لتغدو من ضمن الازمات المستعصية في البلدان التي تشهد حروباً متتالية، لا تتاح لها الفرصة لمعالجة مشاكل ما بعد الحرب، ومن ضمنها مشكلة الالغام، هذا النوع من الاسلحة الذي يبقى فاعلاً، بعد نهاية الحرب، وبسبب الخسائر المادية والبشرية، وكأنه، مع انفلاق أي لغم وفي أي وقت، استئناف مؤقت للحروب السابقة التي خلفته وراءها.وقد يبدو من غير المألوف بالنسبة للكثيرين، الاشارة إلى العراق، على أنه واحد من (بساتين) الالغام، حالة كحال الكونغو وراوندا، وجنوب لبنان ومثلما خلفت (وتخلف) هذه الالغام في هذه البلدان، العديد من الاصابات التي يغدو بعضها مميتاً، يحدث شيء مماثل في العراق، الفرق الوحيد.. أن هذه الدول تعلن ذلك كمشكلة تستدعي الحل، أما في العراق، فقد غابت هذه المشكلة وغيبت من قبل السلطات السابقة، مثلما غيبت مشاكل كثيرة، انفجرت تحت اقدامنا في (العراق الجديد).

أحمد السعداوي
تصوير سمير هادي

هيئة لنزع الالغام

مع بداية (العراق الجديد) دخلت منظمات إنسانية كثيرة معنية بإزالة الالغام، وكذلك تشكل جهازحكومي (هو الأول من نوعه في العراق) للعناية بهذه المشكلة، باسم (الهيئة الوطنية لشؤون الالغام). ومن اجل الاطلاع على عمل هذه الهيئة، وتسليط الضوء على حجم مشكلة الألغام في العراق التقينا السيد مؤيد صابر مجيد، مدير عام وكالة الهيئة الوطنية لشؤون الالغام، الذي قال:

تأسست الهيئة في ١/ ٧/ ٢٠٠٣ وهي احدى الهيئات التابعة لوزارة التخطيط وملاك الهيئة حالياً مكون من (٤٨) موظفاً تم تدريبهم لغرض تهيئتهم لهذا العمل الجديد في القطاع المدني لدوائر الدولة، وهذا التخصص (إزالة الالغام) كان في السابق حصراً لكتائب الهندسة العسكرية. وقسم من الدفاع المدني. وبسبب غياب هذه الكتائب حالياً، وكذلك اتساع حجم مشكلة الالغام، تحول ملف الالغام إلى القطاع المدني.

وقال السيد مؤيد إن الدورات التدريبية التي خضع لها العاملون في الهيئة كانت ٥٠٪ منها لملاك عراقي من اساتذة وخبراء، والباقي لخبراء أجانب. هذه الهيئة تقوم حالياً بمعالجة القنابل غير المنفلقة، وإتلاف ونقل مخازن العتاد المتخلفة عن الحرب الاخيرة. وبالاضافة إلى عملها الرئيس في نزع الالغام. ويقول السيد مؤيد بان من مهمات الهيئة هي تنسيق عمل اللجان الانسانية المعنية بنزع الالغام، وخلال السنة الماضية عملت لجان عدة ولمدة محدودة وسرعان ما انسحبت بعد تفاقم الوضع الامني.

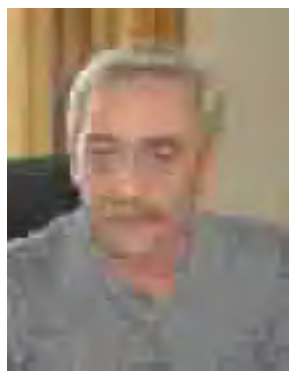

البصرة.. الاكثر تضرراً

قامت الهيئة - والكلام للسيد مؤيد - باجراء مسح طوارئ، شمل تقريباً كل مناطق بغداد وضواحيها، ضمن حدود الممكن. وكذلك قمنا بالعمل نفسه في بعض المناطق الجنوبية. وبالأخص في البصرة. وقد زودتنا القوات الأميركية بجملة من المعلومات، وكونت لنا صورة شبه واقعية عن حجم المشكلة في البلد.

وحالياً هناك منظمة إنسانية واحدة تعمل باشراف الهيئة، وتقوم بمسح تأثيري شامل لكل العراق. وبسبب الظروف الامنية ابتدأت هذه المنظمة بالمنطقة الشمالية، وهذه العملية مستقبلاً ستكون اساس عملنا، وتنجز خلال سنة حيث بدأنا في الشهر الرابع، ومن المؤمل إنجاز هذا المسح التأثيري في الشهر الرابع من السنة القادمة.

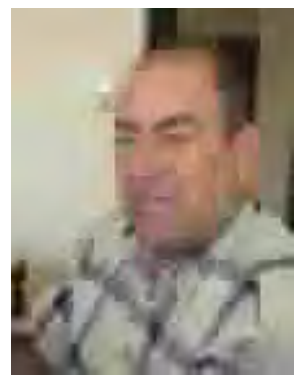

وقد خلصنا في نتائج اولية، إلى أن مدينة البصرة هي المنطقة الاكثر تضرراً من مخلفات الحروب، وتأتي بعدها بغداد التي تحوي حالياً اعداداً كبيرة من المقذوفات ولبغداد الاسبقية في عملنا بسبب الكثافة السكانية العالية.

وقال السيد مؤيد صابر مجيد أن الهيئة تتجه حالياً نحو بناء قاعدة معلومات لضحايا الالغام بالتنسيق مع وزارة الصحة، ومن خلال متابعة مراكز تأهيل المعوقين من أجل تحقيق الاهداف التالية..

ومعالجة الاصابات التي تحدث بأفضل الوسائل وأكثرها فعالية.. إعادة التأهيل البدني والنفسي للمصابين.. تهيئة الاطراف الصناعية وأساليب استخدامها والتكيف معها.

وهذه الاهداف تندرج ضمن اربعة محاور كبرى وهي.. التوعية بمخاطر الالغام.. إزالة وتنظيف المناطق من الالغام.. مساعدة الضحايا.. واخيراً تدمير المخزونات والمقذوفات المنفلقة.

وفي نهاية حديثة قال السيد مؤيد إن عملهم بحاجة إلى إسناد حكومي ودولي من أجل تنفيذ برامج وخطط الهيئة، وبدون ذلك ستكون الحركة بطيئة وأقل فاعلية.

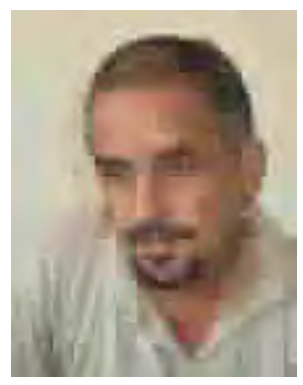

أرقام

دخلنا إلى قسم العمليات في الهيئة، والتقينا الأستاذ حيدر رئيس القسم الذي أمتنع عن ذكر اسمه كاملاً!! ولكنه زودنا بصورة وافية عن عمل قسمه حيث قال:

عملنا حالياً شبه متوقف بسبب تردي الوضع الامني، وقبل أن يتدهور الوضع كان هناك ما يقارب السبع منظمات تعمل باشرافنا. وقد أنجزنا منذ أن باشر قسمنا بالعمل مسح وتنظيف مليونين ونصف المليون متر مربع. وخلال الربع الاول من هذه السنة ابطلنا ٣ آلاف قنبلة عنقودية و١٥٠٠ حاوية بريطانية و ٢٠٠٠ حاوية

أميركية، وكل حاوية تحوي ٢٥٠٠ قنبلة عنقودية.

ولكن ما هو اكثر إثارة أن هناك ٣ ملايين طن مفقودة من أعداد المتفجرة وغير المنفلقة. رغم أن قوات الاحتلال كانت قد دمرت ما يقارب الـ ٣٠٠ ألف من العتاد والأسلحة المتخلفة عن الحرب. وحسب الاحصائيات الأولية لدينا الآن أكثر من ٢٥ مليون لغم متناثرة على عموم الاراضي العراقية، وكأن هذه الالغام مقسمة بالتساوي على عدد العراقيين.

ما هو حجم العمل الذي ينبغي أنجازه؟

يقول الاستاذ حيدر.. إن التقديرات الاولية تؤشر وجود مليار متر مربع تحتاج إلى تنظيف. وكلفة هذه العملية ١,٥ دولار ونصف إلى اربعة دولارات لكل متر مربع ولك أن تتصور حجم المتطلبات لجعل العراق نظيفاً من هذه الآفة المستعصية.

ولا بأس أن نعرف أن هناك ٢٦ نوعاً من الالغام المعروفة عالمياً تتقاسم العدد التقريبي لمجموع الالغام المدفونة في الأرض العراقية، وعلى رأس هذه الانواع تأتي الالغام الايطالية واليوغسلافية والروسية.

معالجون

سألنا حسن لفتة (٤٠ سنة) وهو عسكري سابق، من صنف الهندسة العسكرية. ويعمل حالياً مع احدى المنظمات الانسانية المعنية بنزع الالغام.. هل تجد فرقاً بين الطرق القديمة والطرق الحديثة في نزع الالغام فأجاب:

هناك فرق هائل بين الطريقتين. إذ نتعامل الآن عن طريق التفجير عن بعد ولا نمسك بأجسام الالغام كما كان في السابق. وهذا يقلل إلى حدود بعيدة من نسبة الاصابات. ولقد ابطلنا عدداً كبيراً من المقذوفات غير المنفلقة في حي العدل، وحي الجهاد، وأبو غريب. على مراحل متباعدة.

ويقول رزاق سعيد رحيمة، وهو معالج قنابل. إنه يستخدم ولأول مرة معدات للكشف عن الألغام والقنابل المغمورة على عمق ٤٠ متراً تحت سطح الارض.. وهناك تعاون كبير من الناس في الكشف عن هذه المقذوفات..

خاتمة مشؤومة

بقي أن نقول.. إن مخلفات حرب إسقاط النظام السابق.. لا تقل عن مخلفات الجيش العراقي السابق.. وتزداد في الأماكن الزراعية، والأراضي المفتوحة.. كما أن حقول الغام كثيرة من بقايا الحرب العراقية الايرانية، وحرب الخليج الثانية.. ما زالت على حالها، ولنا أن نتصور حجم التهديد الذي تمثله هذه المخلفات إذا ما علمنا بأن عمر هذه الالغام يمتد إلى مدة طويلة... وهو ما يبقيها صالحة (للقتل).

إن وعي المواطن وحذره وعدم استسلامه للامبالاة في التعامل مع الاجسام الغريبة سيساهم بشكل كبير في درء خطر، لسنا بحاجة اليه في ظروفنا الحالية. فما في ايدينا من مشاكل تهدد حياة المواطن العراقي المنكوب تجعل من انفجار لغم تحت قدمه خاتمة غير متوقعة وشديدة الشؤم لمسلسل النكبات والكوارث العراقية.

بتطبيق قانون المرور الجديد..

شوارع الموصل تشهد إنسيابية في المرور وتراجعاً في عدد المتجاوزين..

الموصل / رعد الجماس

عند احدى الاشارات الضوئية في احد التقاطعات المهمة بمنطقة الزهور كان سير المركبات يجري بشكل نظامي دون ادنى مخالفة كما اختفت تقريباً اغلب التجاوزات الحاصلة على الشارع من قبيل الوقوف بمترين أو ثلاثة أو السير بالاتجاه المعاكس أو وقوف اصحاب العربات ببضائعهم المختلفة في وسط الشارع. هل يشير هذا إلى جدوى التطبيقات المرورية الجديدة؟. مفوض المرور (سالم محمد علي) المشرف على تنظيم السير في التقاطع قال:

-هناك مناطق محددة يمنع الوقوف فيها وهي المؤشرة بعلامة مرورية تمنع ذلك أو عندما يؤدي الوقوف إلى صعوبة الرؤية قرب التقاطعات والمنعطفات وتقاطع سكك الحديد أو عند حافة منحدر او جسر محدب وموقف باص ومنطقة عبور المشاة أو مداخل المدارس والدوائر، أو الوقوف في يسار الطريق أو في صف ثان، أو عندما يؤدي الوقوف إلى عرقلة في حركة السير، كما يمنع الوقوف ايضاً في الطرق الضيقة والانفاق والجسور ومداخل الكراجات العامة والخاصة والحفريات وأعمال الطرق، أو إذا كان الوقوف يحجب الرؤية عند علامة أو اشارة مرورية.

★وهل هناك حالات اعتراض على الغرامات المفروضة؟

-في بعض الاحيان يكون هناك اعتراض على الغرامة وعندها يمكن للسائق تقديم طلب اصولي إلى اللجنة المتشكلة في مقرات القواطع لغرض النظر في قانونية الغرامة، اضافة إلى وجود صندوق للشكاوى في مقر مديرية المرور وكذلك خط هاتفي مباشر.

سائق سيارة الاجرة (بسام عبد العزيز) قال رداً على سؤالنا حول رد فعله إزاء المستجدات التي طرأت على الشارع: إن تعاون المواطنين مع رجال المرور وبمساندة الشرطة المحلية سيبرز حتماً نتائج ايجابية تنعكس على انسيابية سير المركبات في الشوارع وانحسار الازدحامات منها وهذا الوضع الجديد سيقلل من نسبة المشاكل التي تخلقها حالة الفوضى والاختناقات تلك، كحوادث السير وعمليات السرقة والنشل والنصب والاحتيال والاهم من هذا كله إن اختفاء الازدحام سيفوت الفرصة على المجرمين والارهابيين وضعاف النفوس لارتكاب جرائمهم الارهابية التي يدفع ضريبتها المواطنون الابرياء أيد كلام هذا السائق مواطن آخر (ريات سهيل قاسم) سائق باص لنقل الركاب بقوله، لقد تجاوزت الاشارة الضوئية قبل ساعات في منطقة كراج الشمال مما حدا بضابط شرطة المرور هناك إلى تحرير غرامة بحق مركبتي وأنا استحق هذه العقوبة كوني مخالفاً.

حملة اعلامية واسعة..

على اثر صدور القانون المروري الجديد ذي الرقم (٨٦) لعام ٢٠٠٤ الذي يعد تعديلاً لبعض القوانين النافذة ستفرض غرامات مالية على المخالفات الصادرة من قبل سائقي المركبات والمتجاوزين على حرمة الشوارع.. وللمزيد من التفاصيل حول تطبيقات هذا القانون الذي بوشر العمل به فور صدوره، انتقلت (المدى) إلى مديرية مرور محافظة نينوى والتقت هناك مديرها عقيد مرور (فواز حساوي) الذي قال:

-ضمن خطتها الرامية إلى معالجة الازمة المرورية المتفاقمة في الشوارع والساحات العامة في مدينة الموصل، عمدت مديرية مرور المحافظة وخلال اليومين الماضيين إلى اتخاذ اجراءات وخطوات اكثر حزماً في تطبيق القوانين المرورية الجديدة، ومنها فرض الغرامات والحجز بحق المركبات المخالفة وسائقيها المتجاوزين، بالاضافة إلى محاسبة اصحاب العربات والبسطيات التي اقتطعت جزءاً من الشارع واثرت في سير المركبات فيه. وكل هذه الخطوات حسب قانون المرور ذي الرقم (٨٦) الذي صدر حديثاً، ونحن ندعو جميع المواطنين من خلالكم لاسيما اصحاب المركبات منهم إلى الالتزام بقواعد المرور الثابتة لأن ذلك دليل على الوعي الحضاري فضلاً عن إنه يؤمن ويهيئ طريقاً آمناً للجميع.

★وهل صاحب تطبيق هذا القانون الجديد حملة اعلامية لارشاد المواطنين.؟

-بالتأكيد فقد كان لدور قسم اعلام مديرية المرور اهمية كبيرة في نشر الوعي المروري بين المواطنين عن طريق كتابة ورفع اللافتات والاعلانات الكبيرة وتثبيتها في التقاطعات الرئيسة ومفترقات الطرق مع طبع العديد من البوسترات والكتيبات الصغيرة وتوزيعها على المواطنين وخاصة سائقي المركبات والهدف من وراء ذلك الدعوة إلى التعاون مع رجال المرور عن طريق الالتزام باشارات المرور الضوئية وعدم تجاوزها، كذلك عدم استخدام الاتجاه المعاكس من الشارع، أو التوقف العشوائي في غير الاماكن المخصصة لذلك، والالتجاء بدل ذلك إلى الوقوف في ساحة انتظار السيارات النظامية، إلى غير ذلك من الارشادات الضرورية الاخرى، ونرمي من خلال هذه الاجراءات التقليل من نسبة الاختناقات في الشوارع والقضاء على الازدحامات وليس الهدف فرض الغرامة المالية، بل هي وسيلة مشروعة وصولاً إلى غايات سامية.

غرامات مختلفة المتجاوزين..

ملازم المرور (محمد عبد الواحد احمد) مساعد الدائرة القانونية في مديرية مرور نينوى قال عن بعض فقرات القانون المروري الجديد:

-يعاقب كل من ارتكب مخالفة من المخالفات التالية بغرامة مقدارها ثلاثون الف دينار وهي عدم امتثال السائق لاشارات المرور الضوئية أو اشارات رجل المرور، وقيادة المركبة بصورة معاكسة لوجهة المرور المقررة من سلطات المرور، وقيادة مركبة بدون اضاءة أمامية وخلفية ليلاً، وقيادة مركبة خالية من لوحة تسجيل، وقيادة المركبة برعونة أو إهمال وبسرعة تزيد على السرعة المقررة قانوناً أو مخالفة قواعد السير والمرور على الطريق السريع ومخالفة البيانات والتعليمات الصادرة من مديرية المرور العامة، أو مضى على كتاب بيع المركبة ثلاثون يوماً دون مراجعة دائرة التسجيل المختصة لغرض التسجيل وتثبيت الموقف.. كما يعاقب بغرامة مقدارها عشرون الف دينار كل من لا يتلزم بتغطية حمولة مركبات الحمل بصورة محكمة بحيث تؤمن عدم تطاير أو تساقط الحمولة اثناء سير المركبة، أو ايقاف المركبة في مكان يمنع الوقوف فيه وأستخدام الزجاج المظلل في نوافذ المركبات ووضع الستائر النسيجية والمعدنية الحاجبة الرؤية على الزجاجة الخلفية والجانبية، والاستدارة في الاماكن غير المسموح بالاستدارة فيها وعدم التوقف عند الخروج من شارع فرعي إلى شارع رئيس وعدم اعطاء الاسبقية للمشاة الذين وطأوا منطقة العبور.

واستطرد ملازم المرور في شرحه لنصوص قانون المرور المرقم ٨٦ لعام ٢٠٠٤ بقوله يعاقب بغرامة مقدارها خمسة عشر الف دينار كل من ترك او سمح بمبيت مركبات الحمل الكبيرة والانشائية والزراعية والحافلات في الازقة والشوارع الداخلية والمناطق السكنية، ولا يشمل ذلك ايقافها ضمن المدة المنتظمة للتفريغ أو التحميل، أو تجاوز الارتفاع المقرر لحمل المواد في سيارة الحمل وفق ما تحدده شرطة المرور، وقيادة مركبة ذات لوحة تسجيل غير واضحة أو تالفة، وعدم استخدام حزام الامان في المركبات التي تتوفر فيها احزمة الامان أثناء سيرها في الطرق العامة، واستعمال جهاز التنبيه العالي والهوائي أو المتعدد النغمات أو وضع سماعات خارجية كبيرة واستعمال المنبهات بصوت عالٍ أو على شكل أصوات حيوانات غير التي تكون في المركبة اصلاً من المنشأ، واجتياز السائق لسيارة اخرى من الجهة اليمنى أو الاجتياز الخاطئ.. كما يعاقب بغرامة مقدارها عشرة آلاف دينار كل من استعمل الضوء العالي بشكل يؤثر على سائقي المركبات الاخرى أو قيادة مركبة لا تتوفر فيها الحد الادنى من شروط المتانة والامان المنصوص عليها في القسم الخاص من هذا القانون، أو وضع ملصقات الزينة والاعلان والكتابة والرسم على زجاج السيارة الامامي أو الخلفي المؤثر على الرؤية ومخالفة قواعد السير الآمن، وعدم تجديد إجازة السوق والتسجيل ومخالفة الاعلانات المرورية الشاخصة والارضية ونقل ركاب على جوانب الشارع أو جزء خارجي منها وفتح باب السيارة من جهة اليسار قبل التأكد من خلو جهة المرور من المركبات.. واضاف ايضاً بان هناك غرامة مقدارها خمسة آلاف دينار تفرض على سائق المركبة الذي لا ينبه بالاشارة قبل مسافة كافية عند الاستدارة أو الوقوف، وتحريك المركبة قبل التأكد من خلو جهة المرور من المركبات والامتناع عن تسليم إجازة السوق أو التسجيل لرجل المرور عند طلبها.